في ظل الحصار وحرب التركيع : الفلسطينيون بين المخاوف من إفلاس السلطة ...والاعتماد على المعونات الخارجية.

16-9-2002

فلسطين/وسام عفيفة
وأضاف أن الدخل القومي الإجمالي الفلسطيني انخفض من 5500 مليون دولار عام 1999 إلى 4200 مليون دولار بحلول عام 2001 فيما تراجع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بما نسبته 12 في المائة خلال عام 2000 وبنسبة بلغت 19 في المائة في عام 2001 . ووفقا لأحدث التقديرات فقد بلغت الخسائر اليومية التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الثاني من عام 2002 من جراء تراجع الدخل القومي الإجمالي حوالي 7600 مليون دولار ليصل اجمالي هذه الخسائر منذ عام 2000 الى 3300 مليون دولار بحلول تموز/يوليو الماضي. وترتب عن ذلك دفع قرابة نصف الشعب الفلسطيني للعيش دون حد الفقر المقدر بمبلغ دولارين للشخص الواحد في اليوم. وقفز معدل البطالة من 10 في المائة في ايلول/ سبتمبر 2000 إلى 29 في المائة بحلول نهاية اذار/مارس الماضي ثم الى 34 في المائة بحلول يوليو الماضي وبذلك أصبح ما يزيد على 2000 فلسطيني عاطلين عن العمل ويرتفع هذا العدد ليصل إلى حوالي 600000 عامل خلال الفترات التي تخضع فيها الأراضي الفلسطينية لحظر التجول.

بقلم وسام عفيفة

بين الامان المفقود والامن المعيشي والاقتصادي المهدد يعيش المواطن الفلسطيني ولا شئ قريب يظهر في الافق يخرج الواطنين من حالة الركود والبطالة والفقر. حتى الموظف يترقب راتبه نهاية كل شهر والذي قد يطول ليصل لمنتصف الشهر الذي يليه و هاجس الخوف من تأخر هذا الراتب لفترة طويلة او حتى انقطاعه يلاحقه خصوصا في ظل التقارير التي تتحدث عن تدهور الحالة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية لادنى مستوى في حين يلهث باقي المواطنين وراء المعونات والمساعدات الخارجية حيث أشار التقرير الأخير لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني إلى أن 58.3% من الأسر أو بعض أفرادها تلقوا مساعداتٍ منذ بداية الانتفاضة في حين اوضح تقرير اعدته هيئة الامم المتحدة للتجارة والتنمية ان السلطة الفلسطينية أصبحت على وشك الاقلاس المالي لاعتمادها فقد على المنح والقروض والمساعدات الخارجية، كما أن اكثر من نصف الشعب الفلسطيني اصبح تحت خط الفقر حيث يعيش على اقل من دولارين يوميا.

مساعدات لتغطية النفقاتوكان التقرير الجديد لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "انكتاد" قد أكد ان السلطة الفلسطينية أجبرت على الاعتماد الشديد على معونات المانحين لتغطية النفقات المصاحبة للأنشطة الطارئة والأساسية وتحويل اهتمامها بعيدا عن أهداف تحقيق التنمية الاقتصادية بسبب العدوان الإسرائيلي وحصار الأرض الفلسطينية. وقال منسق المساعدات الفلسطينية في "أنكتاد" رشيد الخالدي تعقيبا على تقرير الهيئة الدولية ان "الحكومة الفلسطينية تعيش حاليا على المساعدات التي

تأتي من الدول العربية والأوربية وهي ليست مضمونة للأبد". وأضاف الخالدي أنه ليس من المحتمل أن تواجه السلطة الفلسطينية أزمة التوقف في القريب العاجل بسبب أزمة الميزانية الحالية إلا أنه في المدى البعيد سيكون الوضع أصعب. وطالب الدول المانحة بضرورة البدء بتنفيذ برامج للتنمية بعيدة الأمد، مشيرا إلى أن التوقيت مناسب الآن للقيام بذلك. وعن احتمالات مزيد من عدم الاستقرار في المنطقة قال الخالدي أن "الاقتصاد الفلسطيني لا يمكنه تحمل أكثر من ذلك فأي عدم استقرار في المنطقة يمكن أن يدفع به إلى مرتبة اقتصاد الصومال أو إثيوبيا".

عجز في الميزانية

وقال التقرير ان السلطة الفلسطينية تواجه حالة افلاس حيث أصبحت تعتمد على معونات الدول المانحة لتغطية نفقاتها فيما ارتفع عجز الميزانية من 19 مليون دولار في ايلول/سبتمبر 2000 الى 73 مليون دولار كانون الاول/ ديسمبر 2001 . وذكر التقرير أنه بحلول نهاية الشهر نفسه بلغت المتأخرات المتراكمة المستحقة على السلطة الفلسطينية نحو 430 مليون دولار معظمها للمصارف التجارية. وأفاد أن حالة عدم التيقن المتزايدة سلبا تنعكس على القدرة الإدارية والتخطيطية للسلطة الى جانب العرقلة المستمرة للخدمات العامة وتنامي التحديات التي تجابه السلطة في مجال السيادة. وأوضح التقرير أنه بناء على أكثر التقديرات تحفظا فقد شكلت الخسائر التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة الممتدة بين تشرين الاول/أكتوبر 2000 واذار/مارس 2002 ما نسبته 40 في المائة من الدخل القومي الإجمالي لعام 1999. وأضاف أن الدخل القومي الإجمالي الفلسطيني انخفض من 5500 مليون دولار عام 1999 إلى 4200 مليون دولار بحلول عام 2001 فيما تراجع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بما نسبته 12 في المائة خلال عام 2000 وبنسبة بلغت 19 في المائة في عام 2001 . ووفقا لأحدث التقديرات فقد بلغت الخسائر اليومية التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني خلال الربع الثاني من عام 2002 من جراء تراجع الدخل القومي الإجمالي حوالي 7600 مليون دولار ليصل اجمالي هذه الخسائر منذ عام 2000 الى 3300 مليون دولار بحلول تموز/يوليو الماضي. وترتب عن ذلك دفع قرابة نصف الشعب الفلسطيني للعيش دون حد الفقر المقدر بمبلغ دولارين للشخص الواحد في اليوم. وقفز معدل البطالة من 10 في المائة في ايلول/ سبتمبر 2000 إلى 29 في المائة بحلول نهاية اذار/مارس الماضي ثم الى 34 في المائة بحلول يوليو الماضي وبذلك أصبح ما يزيد على 2000 فلسطيني عاطلين عن العمل ويرتفع هذا العدد ليصل إلى حوالي 600000 عامل خلال الفترات التي تخضع فيها الأراضي الفلسطينية لحظر التجول.

الاحتلال وراء الازمة.

وقال التقرير إن السبب في هذا التراجع بشكل أساسي هو تكرار عمليات الاغلاق في الأراضي الفلسطينية واغلاق الحدود والتي أصبحت أشد وطأة منذ نيسان/أبريل الماضي. وقال التقرير ان ذلك أدى ذلك الى تراجع الأنشطة الانتاجية في قطاعات الصناعة التحويلية والبناء والتجارة والخدمات العامة والخاصة الى جانب عرقلة التجارة الخارجية الأمر الذي أدى الى تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة بلغت نحو 75 في المائة خلال

شهر نيسان/أبريل. واشار الى هذه الخسائر المباشرة الأضرار التي لحقت بالمرافق العامة والبنية التحتية والممتلكات العامة والخاصة خلال تشرين الاول/أكتوبر 2001 ونيسان/ أبريل الماضي والتي تقدر بحوالي 665 مليون دولار. ودعا التقرير الى أن تسعى جهود اعادة التأهيل الى تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود في مواجهة الأزمة خصوصا من خلال البرامج الطارئة لخلق فرص عمل. وقال ان هناك ضرورة ملحة لاستعادة قدرة الاقتصاد التصديرية واستعادة الروابط المالية والتجارية مع الأسواق التقليدية الى جانب تطوير خطوط انتاج جديدة ومساعدة الصناعات على الوصول الى أسواق تصدير جديدة.

يعيشون على المعونات:

إلى ذلك أشار التقرير الأخير لجهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني إلى أن 58.3% من الأسر أو أحد بعض أفرادها تلقوا مساعداتٍ منذ بداية الانتفاضة.. وقد توزعت هذه النسبة بواقع 45.0% في الضفة الغربية، و 86.1% في قطاع غزة.. بينما أشارت النتائج إلى أن 81.2% من الأسر أكدت حاجتها للمساعدة بغضّ النظر عن تلقّيها المساعدة أم لا توزعت بواقع 78.7% في الضفة الغربية، و 86.6% في قطاع غزة.. وعند سؤال الأسر التي تلقت مساعداتٍ عن قيمة هذه المساعدات بالدولار الأمريكي، أشارت النتائج إلى أن 10.2% تلقت أقلّ من 25 دولاراً، وأن 22.4% تلقت مساعداتٍ إجماليةً بقيمة تقلّ عن 50 دولاراً، وأن 42.8% تلقت مساعداتٍ إجماليةً بقيمةٍ تقلّ عن 100 دولار، وأن 57.2% تلقت مساعداتٍ إجماليةً بلغت 100 دولارٍ على الأقل.

وفي ما يتعلق بمصادر هذه المساعدات، فقد احتلت وكالة الغوث الدولية المركز الأول من حيث عدد مرات تقديم المساعدات بواقع 55.2%، تلتها المساعدات المقدمة من نقابات العمال بواقع 16.1%، ثم مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وزارة الشؤون الاجتماعية ومؤسسات السلطة الأخرى بواقع 8.0%، ومن ثمّ الدول العربية بواقع 5.6%، ولجان الزكاة بواقع 4.9%، والمؤسسات الخيرية بواقع 3.6%، والفصائل والأحزاب السياسية بواقع 2.5%. وتوزعت مصادر المساعدات الأخرى بين مؤسسات ومصادر لجان الإصلاح والمؤسسات التموينية والهيئات الدولية، والتي لم يتجاوز عدد مرات مساعداتها 0.7% لأيٍّ منها. . أما في ما يتعلق بنوع المساعدات المقدمة للأسر، فـتشير النتائج إلى أن 72.5% منها كانت موادّ غذائية، وأن 11.6% منها كانت مبالغ نقدية.

وأشارت النتائج إلى أن 2.3% من الأسر تأتيها عادةً تحويلات من الخارج، وأن 2.9% من الأسر قد وصلتها تحويلات منذ بداية الانتفاضة. ولوحظ تباين في النسب بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغت نسبة الأسر التي وصلتها تحويلات من الخارج منذ بدء الانتفاضة 4.0% للضفة الغربية، و 0.6% لقطاع غزة.

للعودة للأعلى